



المجلس القومي لحقوق الإنسان

معا لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

ملخص تنفيذي

لتقرير

ورشة عمل حول قواعد الامتثال لمبادئ باريس الحاكمة لعمل المؤسسات الوطنية بالتعاون مع المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب

بمقر المجلس القومي لحقوق الإنسان

يوم الإثنين والثلاثاء الموافق: ١٧-١٨ مارس ٢٠٢٥

إعداد

د. أيمن عيسى



ملخص تنفيذي

لتقرير ورشة عمل الامتثال لمبادئ باريس

المقدمة:

في إطار التوجه الاستراتيجي للدولة المصرية نحو تعزيز وحماية حقوق الإنسان، نظم المجلس القومي لحقوق الإنسان ورشة عمل متخصصة بالتعاون مع المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب، وذلك يومي ١٧ و ١٨ مارس ٢٠٢٥ بمقر المجلس. وقد هدفت الورشة إلى دعم جهود التوافق مع مبادئ باريس، وتعزيز دور المؤسسات الوطنية في حماية الحقوق والحريات الأساسية، انسجاماً مع أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠.

المشاركون:

شارك في الورشة نخبة من الخبراء والمختصين، برئاسة السفيرة مشيرة خطاب، رئيسة المجلس القومي لحقوق الإنسان، وبمشاركة السفير محمود كارم، نائب الرئيس، والسفير فهمي فايد، الأمين العام، والأستاذ محمد أنور السادات، والدكتور هاني إبراهيم، المنسق للورشة، والدكتور أيمن زهري، والدكتور ولاء جاد الكريم، والدكتورة نيفين مسعد، والدكتورة نهي بكر، والدكتورة هدي راغب أعضاء المجلس. كما شارك من المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان كل من السيدة أنالي كريستيانسن، المستشارة الرئيسية بالمعهد، والسيد ضياء شقورة، المستشار بالمعهد، إلى جانب السيد خالد الراملي، مدير التعاون الدولي بالمجلس الوطني المغربي، بالإضافة إلى عدد من أعضاء المجلس وكوادره المتخصصة.

المحاور الرئيسية:

١. تعزيز الامتثال لمبادئ باريس والمعايير الدولية.



المجلس القومي لحقوق الإنسان

معا لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

٢. تطوير الآليات المؤسسية للرصد والمتابعة.

٣. تعزيز التعاون مع الآليات الدولية والإقليمية.

٤. تحسين جودة التقارير المقدمة للأمم المتحدة.

٥. تعزيز الشفافية والمصداقية المؤسسية.

التوصيات الاستراتيجية

أولاً: تطوير آليات العمل المؤسسي:

- تطوير نظام متكامل لإعداد التقارير الدولية.

- توثيق الأنشطة والزيارات الميدانية بدقة وشفافية.

- تحسين أنظمة التواصل والتوعية المجتمعية.

ثانياً: توسيع الشراكات والتعاون:

- تفعيل التعاون مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية.

- تبادل الخبرات مع المؤسسات المماثلة إقليمياً ودولياً.

- تطوير آليات التنسيق مع الجهات الحكومية.

ثالثاً: الإصلاح التشريعي:

- مراجعة القوانين لضمان توافقها مع مبادئ باريس.

- تعزيز دور المجلس في التصديق على الاتفاقيات الدولية.

النتائج المتوقعة:

• تعزيز مكانة المجلس على الساحة الدولية.



المجلس القومي لحقوق الإنسان

معا لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

- تحسين جودة التقارير المقدمة للآليات الدولية.
- زيادة فاعلية آليات الرصد والمتابعة.
- تعزيز ثقة المجتمع الدولي في أداء المجلس.
- المساهمة في تحسين تصنيف مصر في المؤشرات الدولية.

الخاتمة:

تمثل التوصيات الصادرة عن هذه الورشة خارطة طريق متكاملة لتعزيز فعالية أداء المجلس القومي لحقوق الإنسان وضمان استدامة التصنيف (A) ضمن التصنيفات الدولية للمؤسسات الوطنية. وتعكس الورشة التزام الدولة المصرية بدعم وتطوير آليات حماية حقوق الإنسان في إطار رؤيتها الشاملة، حيث يعتزم المجلس متابعة تنفيذ هذه التوصيات بالتنسيق مع مختلف الجهات المعنية، مستنداً إلى الدعم الرسمي الكامل من الدولة، بما يسهم في تحقيق أهدافه وتعزيز المكانة الدولية لمصر في هذا المجال الحيوي.

إعداد

د. أيمن عيسى